دور القيادات الحزبية في الانتخابات البرلمانية الليبية

أ. أحمد المرغني سالم سعيد*

تاريخ التقديم: ٢٠٢٥/٠٩/٠٢ تاريخ القبول: ٢٠٢٥/١٠/٠٩ تاريخ النشر: ٢٠٢٥/١٢/٣١

المستخلص:

الانتقال الديمقراطي، او التحول الديمقراطي، من نظام حكم غير ديمقراطي ،نظام حكم ديمقراطي ،من الناحية النظرية يحتوي الانتقال الديمقراطي على مرحلة وسيطة ،يقع في أثنائها تفكيك النظام سياسي الغير الديمقراطي (قديم) أو انهياره، وبناء النظام الديمقراطي الجديد، عادة ما يشمل مختلف عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية والقانونية، والمؤسسات والعمليات السياسية، وأنماط مشاركة المواطنين في العملية السياسية، وبالإضافة إلى ذلك، فإن مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية قد تشهد صراعات ومساومات وعمليات تفاوض بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين.

الكلمات المفتاحية

الانتقال الديمقراطي، التحول الديمقراطي، العملية السياسية، نظام حكم غير ديمقراطي، نظام حكم ديمقراطي.

Abstract

democratic transition refers to an intermediate stage during which the old non-democratic system is dismantled or collapsed, and a new democratic system is built. The transition process typically includes various elements of the political system, such as the constitutional and legal structure, political institutions and processes, and patterns of citizen participation in the political process. In addition, the transition may witness conflicts, bargaining, and negotiations among the main democracy to .political actors

Keywords

democratic ، transition democracy process،transition or transformation authoritarianism and democracy.،system

المقدمة:

مكانة رئيس الدولة، وكذلك قيادات السلطتين التنفيذية و التشريعية، من خلال شرعية الانتخابات ، بما يثيره ذلك الكثير من التساؤلات حول القيادات الحزبية ، مثل النخب الاقتصادية والاجتماعية وحتى الدينية ، هل تمارس دورًا رئيسيًا في إدارة مؤسسات الدولة ،هل تمارس القيادات الحزبية دورًا رئيسيًا في إدارة مؤسسات الدولة ، مثل النخب الاقتصادية والاجتماعية وحتى الدينية ، **هل تمتلك** القيادات الحزبية ،مصادر وأدوات التأثير السياسي في **ليبيا** ، بالإضافة إلى الدور الاجتماعي الذي تلعبه ، ماهي قوة واتجاه العلاقة بين متغيري القيادات الحزبية والانتخابات البرلمانية المقبلة في ليبيا .

*قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الجفارة . Ahmedzahmed989 @Gmail.com

إم نحن نتحدث عن نخب عسكرية، بوصول الجنرالات للمساعدة في قيادة السلطة والإدارة السياسية لشؤون الدولة، التي تُبنى هياكلها المؤسسية أصلاً وفقًا للعقيدة العسكرية، ماهي قوة واتجاه العلاقة بين متغيري القيادات الحزبية والانتخابات البرلمانية المقبلة في ليبيا.

أهمية البحث:

خطورة الوضع لا تزال قائمة، مهمة خطيرة أمام أجسام متضادة، من المفترض الضغط على البرلمان، وتحريك الرأي العام ضده فيما يتعلق بالموقف من القاعدة الدستورية وقانونية، للانتخابات البرلمانية، التحول الديمقراطي، بسلوك معتمد على حكم القانون، وإعطاء أهمية لدسترة الاتفاق السياس، والتي هي محك في التفرقة بين الجماعات السياسية، لا شك أن انخراط القيادات الحزبية في استكمال المسار السياسي.

انقسام القيادات السياسية، والشكاوي الجماعية، أو الانهيار الاقتصادي، او التنمية الغير المتوازنة، واستنزاف الموارد الطبيعية، والهجرة، وهجرة العقول، والخدمات العامة، وحقوق الإنسان، وأزمة اللاجئين، او الضغط السكاني، والتدخل الخارجي، من ضمن مؤشرات التحول الديمقراطي.

أهداف البحث

١ ـ وصف وتحليل طبيعة العلاقة بين متغيري القيادات الحزبية وإجراء الانتخابات في لليبيا الجديدة.

٢ـ تفسير مدى تأثير القيادات الحزبية على إجراء الانتخابات في لليبيا الجديدة.

٣ـ التنبؤ بمدى بتأثير القيادات الحزبية على إجراء الانتخابات في لليبيا الجديدة.

إشكالية البحث:

ـ تحديات إنجاز المهمة، على المسارين الداخلي والخارجي هل سيكون هناك دافع قوي للقيادات الحزبية والسياسية، أن تنجز الانتخابات.

هل الاستحقاق الدستوري والقانوني كفيلان بضمان إجراء الانتخابات في موعدها ومنع الانزلاق إلى مرحلة انتقالية جديدة وطويلة ومدمرة كسابقاتها.

ما هو اتجاه العلاقة بين القيادات الحزبية وإجراء الانتخابات في لليبيا الجديدة؟

الفرضيات:

ـ الفرضية الأولى: تذبذب مستوى الصراع في ليبيا من ١٠/٨ عام ٢٠١٢ م ـ ٧.٤ في سنة ٢٠٢٢ م، نتوقع العلاقة تكون علاقة صفرية بين دور القيادات الحزبية وإجراء الانتخابات في موعدها.

ـ الفرضية الثانية: يرتبط أداء القيادات الحزبية بعلاقة قوية مع إجراء الانتخابات في ليبيا.

الدارسات السابقة

معتمد اً على ما وثقته من وقائع وأحداث، اتسمت بالموضوعية والعمق في قراءة أسباب انقسام النخب السياسية، وكذلك تداعياته، هناك جهود بحثية عديدة تناولت التحول الديمقراطي في ليبيا، إلأ أنها تناولت فترات محدودة من عمر التحول الديمقراطي في ليبيا.

يشير دنكورت روستو إلى مدخل الانتقال الى الديمقراطية :١ ـ مرحلة تأسيس الوحدة الوطنية. ٢ ـ مرحلة تمهيدية تتميز بالصراع. ٣ ـ المرحلة الانتقالية الأولى أو مرحلة القرار. ٤ ـ المرحلة الانتقالية الثانية أو مرحلة التعود.

ـ يشير الدكتور مصطفي بلقاسم خشيم في كتابه: تأثير التحولات الديمقراطية على الثقافة السياسية في ليبيا الجديدة. الى جملة من المطالب التي تمثل مدخلات النظام الجديد، يكتسب من خلالها النظام السياسي التأييد والشرعية، مطالب دستورية ومطالب قانونية ، مطالب قيمية ، مطالب سياسية ، مطالب اقتصادية ،مطالب اجتماعية ،مطالب ثقافية ،مطالب نفسية ،مطالب لوجستية ،مطالب تقنية .

ـ ويشير كل من الباحث والاعلامي سيب فيليب ،والسيد لوران جيان من الصين ، والسيد مارشال من بريطانيا ،والسيدة جانج جي هينج من كوريا الجنوبية ، حول تأخر العالم العربي عن بلدان أخرى ، مركز الجزيرة ،١٧ / ١ /٢٠٢٤ م ،أن الأداء السياسي مرتبط بسيرورة وتفاعل الصعوبات والعقابات التي تواجه كل دولة من دول العالم العربي ، المؤشرات السياسية توحي بأن العالم العربي ليس استثنائيا من العالم ،ومع مرور الوقت سوف تصبح بلدانه بلداناً عادية تدار بأنظمة ديمقراطية ،تتيح التعايش للمواطنين بشكل طبيعي وهذا التحول مرتبط بعوامل ثلاثة هي : العامل الداخلي ،و العامل الخارجي (الإقليمي والدولي) والعامل الجيوسياسي (المصالح والتوازنات الدولية).

ـ كما قدم السنوسي بسيكري في كتابه أحد عشر عاماً على ثورة ١٧ فبراير الليبية، المسارات، العثرات، المآلات ((ن تتبع تطورات الأوضاع في ليبيا بداية من الوقوف على إرهاصات الثورة))، الوقائع التي تصف بدية تفجر الثورة، وما صاحب ذلك من أحداث توثق التفاعلات الداخلية والخارجية المتصلة بها، منتقلا إلى المراحل التي تلت ذلك بالتركيز على رصد وتقييم مقاربة الانتقال الديمقراطي التي أطرها الإعلان الدستوري الذي صاغه المجلس الوطني الانتقالي في أغسطس/ أب ٢٠١١ م .

ـ الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، مركز الجزيرة ،١٧ / ١ /٢٠٢٤ م ، مفهوم الانتقال الثاني و ظاهرة النظم السياسية الهجينة ، أودوني ، مركز الجزيرة ،١٧ / ١ /٢٠٢٤ م .

منهج البحث

المتمثلة في الأساليب الكمية والإحصاء الوصفي.

الجداول الإحصائية، مثل المتوسط الحسابي والمنوال وكذلك مقاييس النزعة المركزية الأخرى.

- استخدام المنهج التاريخي والمنهج المقارن، المنهج الوصفي، ومنهج النظم والمنهج الكمي والمنهج التحليلي الكيفي. يمكن من خلالها الوصول الى،
- من خلال استخدام التقنيات الحديثة في إطار علمي، إحصائي (كمي).
- لمعرفة المؤشرات المتعلقة بالظاهرة محل البحث، إحصائياً وكمياً باستخدام الأساليب الإحصائية مثل الاكسل وكذلك مقاييس النزعة المركزية مثل المتوسط الحسابي وباقي الجداول الاحصائية..

مدخل البحث:

مدخل الانتقال الى الديمقراطية دنكورت روستو:١ ـ مرحلة تأسيس الوحدة الوطنية. ٢ ـ مرحلة تمهيدية تتميز بالصراع. ٣ ـ المرحلة الانتقالية الأولى أو مرحلة القرار. ٤ ـ المرحلة الانتقالية الثانية أو مرحلة التعود.

الأساليب البحثية

اساليب البحثية الغير ميدانية (المكتبية) ، وأساليب البحث الكمية والكيفية

قيود البحث:

الأساليب الإحصائية المتمثلة في الاكسل ومقاييس النزعة المركزية.

القيود المكتبية:

قلت الأدبيات التي تناولت الموضوع البحث، الإ ان ندرتها متعلقة بحداثة موضوع.

القيود المكانية:

صعوبة التنقل قللت من إمكانية استعمال أسلوب المقابلة الشخصية للشخصيات المستهدفة بالعينة البحثية، وتمت الاستعاضة بدل من أساليب البحث الميدانية، باستخدام التقنيات والأساليب الحديثة مثل نظام الاكسل وspss شبكة البحوث الاجتماعية.

المدة الزمنية:

فترة من ٢٠١٠ م ـ ٢٠٢٦م ، كافية ومثيره للانتباه تسمح بوصف هذه البيانات كمياً وكذلك كيفياً ، وكذلك عقد المقارنات ت بين فترات زمنية من ٢٠١٠ م ـ ٢٠٢٦م .

عنوانه فتح ساحات جديدة للنزاع السياسي والاجتماعي والصراعات المسلحة، أو التقسيم، حالة الشك من القوى الإقليمية والدولية وتغليب خيار العودة للحرب لم يقف عند ما كشفت عنه تقارير أمريكية من استمرار وصول الدعم العسكري لأطراف النزاع من قبل المتورطين، والتعثر في تنفيذ بنود الاتفاق الأمني والعسكري والسياسي الذي أقرته لجنة ٥+٥، لم يكن هذا التوجه يشكل ضمانا لعدم مواجهة حكومة الوحدة الوطنية لمعارضة قوية تعرقل خطتها لمعالجة المختنقات، من خلال فشل مشروع الانقلاب على المسار الديمقراطي وعسكرة الدولة.

برغم من فتح المفوضية العليا للانتخابات، باب الترشح للانتخابات، وانخراطها في هذه العملية، طبيعة المواقف في ليبيا تتسم بالخطورة، لا يستعبد أن تعمل الأطراف الإقليمية والدولية التي استثمرت الكثير في الأزمة الليبية وراهنت على الفوضى لتحقيق مصالحها على

استغلال انحراف الحكومة عن المسار المخطط لها لتأليب الرأي العام عليها وتحريك أدواتها في الداخل، لأجل خلط الأوراق، إجراء انتخابات عامة نزيهة في الرابع والعشرين من ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١م ، غير أن الوضع ظل فاترا ولم يقع أي تطور ،برز ذلك بشكل واضح ،بنهاية شهر أغسطس/آب ٢٠٢١م، خطوة متقدمة في اتجاه تعزيز حالة الانقسام وإعطائها بعدا تنظيميا نخبويا وشعبيا .

تأجيل إجراء الانتخابات في ٢٠٢٤ م ، وبالتالي الحد من الأطماع الخارجية وتحقيق اللحمة الوطنية ، له تأثير خطير ومدمر على وحدة البلاد واستقراراها وتسبب في تردي الأوضاع ألمانية والاقتصادية والاجتماعية، خطوة اخرى في اتجاه التأزيم، ذلك أنها شكلت نفوذا قابل للتصادم ،مع طول المراحل الانتقالية التي طال أمدها الى مرحلة بناء ليبيا الديمقراطية التي تتسع للجميع ، كما أن هناك مؤشرا على اختلاف رؤاها وعلى أنها قد تكون قابلة لتوجيه قدراتها العسكرية في اتجاهات متعارضة .

الشكل رقم (١)

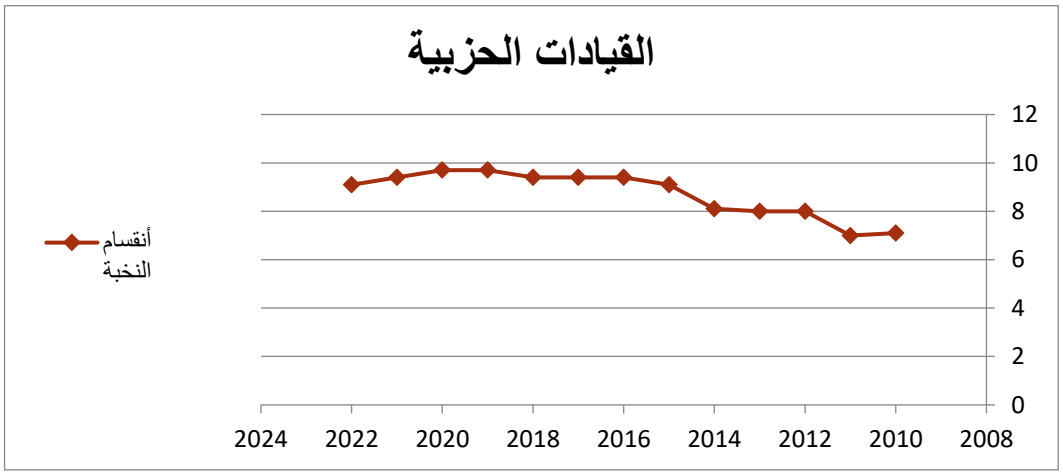

إن حالة عدم التوافق لم تغير من خارطة النفوذ الأمني ، كما أن حالة التفاؤل كانت خلافاً لما هو متوقع ، التأزيم يعود إلى المماطلة من البرلمان في إقرار الميزانية العامة وأسباب المماطلة تتداخل بين الاقتصادي والسياسي، ومن بينه تقييد الصلاحيات لرئيس الحكومة ، خاصة على صعيد فرض نفوذ الحكومة على كافة ربوع البلاد.

لن يتصور أن تكون الحكومة ورئيسها معنيين بدرجة كبيرة بالوصول إلى الاستحقاق الانتخابي في موعده، وربما لن يكون ادبيبة أكثر حرصا، بتعهده بعدم الترشح، ولقد ترشح ادبيبة للسباق الرئاسي ضارب عرض الحائط بذلك تعهده السابق، الأمر الذي أثار موجة عداء ضده، ويستغل خصومه الإنفاق الهائل لحكومته الذي تلبس بفساد وقف عليه النائب العام.

الجزء الثاني التحول الديمقراطي

الشكل رقم (٢)

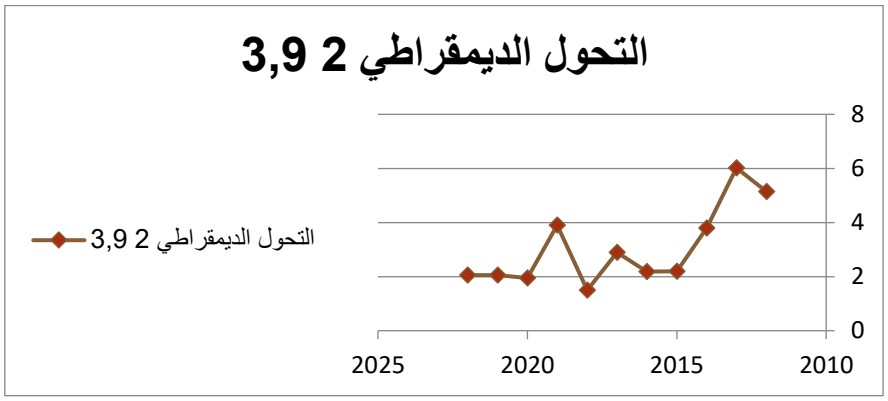

كشفت مقاربة إجراء الانتخابات في ٧ / ٧ ٢٠١٢ م، حالة التطلع الشعبي للاستحقاق الانتخابي ليكون حدثا مهما لغالبية الليبيين المقرر أن عمر الأزمة ممتد، الحكومة تريد أن تفرض واقعا يقوض من نفوذ البرلمان، فقد الحت ملامح معارضة الحكومة، بوضع امامها تحديا كبيا أمام إدارة المرحلة الانتقالية الحالية. وفي تحد سافر لها، ثم تفرد الحكومة بتصميم وتوجيه العملية الانتخابية، وتحدي النفوذ ألامني خارج سلطة الحكومة.

تأجيل إجراء الانتخابات في ٢٠٢٤ م ، مع طول المراحل الانتقالية التي طال أمدها الى مرحلة بناء ليبيا الديمقراطية التي تتسع للجميع ، وبالتالي الحد من الأطماع الخارجية وتحقيق اللحمة الوطنية ، له تأثير خطير ومدمر على وحدة البلاد واستقراراها وتسبب في تردي الأوضاع ألمانية والاقتصادية والاجتماعية، خطوة اتجاه التأزيم، ذلك أنها تشكل نفوذا قابل للتصادم، كما أن هناك مؤشرا على اختلاف رؤاها وعلى أنها قد تكون قابلة لتوجيه قدراتها العسكرية في اتجاهات متعارضة .

وسط حالة عدم اليقين ، قد تكون هذه الحالة ليست سوى استجابة عملية لأوضاع وظروف مرحلية تتعلق بتعميق الشرخ الاجتماعي حتى صار الحديث عن مكونات اجتماعية وجهوية مختلفة متداولا في أوساط النخب السياسية لوضع أسس للإقليم دعاة الفدرالية ، مثل ما يسمى بالهيئة البرقاوي ،التسليم المطلق لمقاربة خضوع القوات المسلحة لحكومة مدنية ، فقد عبر العديد من معاونيه العسكريين وأنصاره السياسيين عن عدم قبول إخضاع "الجيش" لسلطة الحكومة ، كما أنه عبر صراحة عن رفضه الخضوع لسلطة مدنية بعض من فسروا كلام حفتر بأنه يقصد سلطة غير منتخبة ، وهو ما لا يقبل به حفتر.

الجزء الثالث طبيعة العلاقة بين متغيري القيادات السياسية وإجراء الانتخابات في ليبيا الجديدة

الشكل رقم (٣)

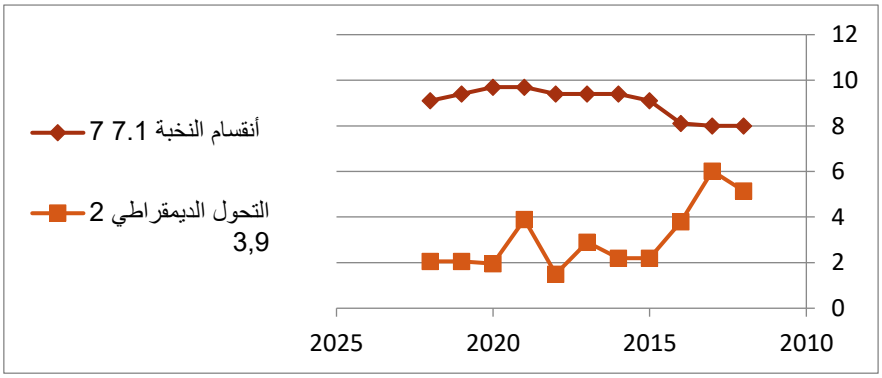

- ثقل الخارج إلى المشارب المختلفة لمكونات الثورة واتجاهات الثوار، إلى طموحات الليبيين في أن تغير حالهم إلى ألأفضل في لمح البصر بمجرد سقوط النظام، إلى الحاجة الماسة لتحسين الأوضاع بعد ثورة جارفة ومقاومة شرسة من النظام وما تبع ذلك من دمار وخلافات كبيرة وخطيرة بين المناطق والمدن المتجاورة، حاجة المرحلة للتصدي لمصادر التهديد سياسيا ،من خلال إقناع الرأي العام وتعبئته باتجاه المقاربة المثلى للتحول الديمقراطي و وقف المراحل الانتقالية ، ومن خلال ضرورة وضع القوانين العادلة بتهيئة فرص وقنوات التنافس الحر، وتكون النتائج ملزمة للجميع ، وإجراء الانتخابات العامة في موعدها، ومن أخطر ما وقع بخصوص اختيار أعضاء حكومة الوحدة الوطنية وفق التركيبة المشوهة هو شرعنة " المحاصصة" والاتجاه لدسترتها، ودسترة الاتفاق السياسي.
- استغلال انحراف الحكومة عن المسار المخطط لها لتأليب الرأي العام عليها وتحريك أدواتها في الداخل،لاجل خلط الأوراق، إجراء انتخابات عامة نزيهة في الرابع والعشرين من ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١م ، غير أن الوضع ظل فاترا ولم يقع أي تطور ،برز ذلك بشكل واضح ،بنهاية شهر أغسطس/آب ٢٠٢١م، خطوة متقدمة في اتجاه تعزيز حالة الانقسام وإعطائها بعدا تنظيميا نخبويا وشعبيا ، تقترن

بمسألة النزوع الجهوي بالواقع السياسي والاقتصادي والإداري للبلاد ذي الطابع المركزي، الذي لم تنجح الحكومات المتعاقبة في تفكيكه أو التخفيف من غلوائه، إلا أن العديد ممن رفعوا الراية الجهوية يفعلون ذلك لغايات سياسية أو مطامع شخصية ،وهذا ما يظهر مؤشراته في عجز الجهات المسؤولة في إدارة الأزمة بشكل مرضي ، والمتمثلة في إطالة عمر التسوية السياسية ، الذي صار هذا أمرا مألوفا منذ عام ٢٠١٧م وحتى التأئم البرلمان بعد التسوية السياسية في مارس/آذار ٢٠٢١م ، ضغوط الداخل والخارج في مرحلة كانت شديدة التعقيد وتتلاطم فيها أمواج الخلافات الفكرية والسياسية والاجتماعية .

رعاية البعثة الاممية ، للمفاوضات ،في مدينة الصخيرات بالمملكة المغربية، كانت شاقة وماراثونية ،حالة الشك من القوى الإقليمية والدولية وتغليب خيار العودة للحرب لم يقف عند ما كشفت عنه تقارير أمريكية من استمرار وصول الدعم العسكري لأطراف النزاع من قبل المتورطين ،والتعثر في تنفيذ بنود الاتفاق الأمني والعسكري والسياسي الذي أقرته لجنة ٥+٥، وفي مقدمتها إخراج المقاتلين الأجانب، ويؤكد إصرار الأطراف الخارجية المتورطة في الملف الليبي على البقاء وهو ما يعني إمكان تفجر الوضع من جديد بشكل يعيد ترتيب الوضع السياسي بصورة مختلفة عما هو عليها الآن.

الإستنتاجات:

- السلوك التصويتي للمواطنين، في المراحل الأولى من الانتخابات، وطبيعة الضغوط والقوى والظروف المحيطة باعتبارها متغيرات من ضمن طبيعة التحول الديمقراطي في البلاد.
- هناك الاتجاهات الإيجابية ٩ من مؤشرات الحالة الليبية من ١٢ مؤشر دولي، تساعد على الاطلاق إلى مصاف البلدان الناجحة، استطلاعات الراي العام التي قامت بها جهات أجنبية وجهات محلية تشير الى تقدم في مستوى الأداء العام في العديد من المجالات، هل هناك أفاق واعده يمكن رفع اداء الدولة الليبية بها، والتي قد تساعد على تغلب ليبيا على ظروفها البيئية المحيطة.
- الانتخابات لن تكون مجدية، ولن تحقق الليبيون الاستقرار السياسي والأمني والانتعاش الاقتصادي، بل ربما تكون نتائجها اتجاه إلى وضع أكثر تعقيدا وهذا يعني إقتراب أكثر من وضعية الجدل الذي يقترن بمقاربة التحول الديمقراطي: حيث شابتها مقاربة الانتقالية جديدة للتمهيد للاستقرار.

التوصيات:

١ ـ تصَّحيح الخلل الهيكلي للاقتصاد الليبي وتبني رؤية وسياسات وإستراتيجيات تخرج الاقتصاد من الحلقة المفرغة إلى الانطلاق باتجاه تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة.

٢ ـ وضع السياسات الاقتصادية البناءة بإصلاح الوضع المختل، فأعداد موظفي الدولة تجاوزت مليوني موظف وبند المرتبات في الميزانية العامة بلغ نحو ٢٥ مليار دينار عام ٢٠٢٠م، وتجاوز ٤٠ مليارا في الميزانية المقترحة من قبل حكومة الوحدة الوطنية لعام ٢٠٢١م.

٣ ـ إجراء تصحيح لأوضاع القطاعات المعنية، ككادر قطاع التعليم الذي يصل في بعض التقديرات إلى نحو ٦٠٠ ألف موظف يشرفون على تعليم نحو مليوني طالب، منهم يحتاجون إلى تأهيل لمواكبة أي تطور في العملية التعليمية!! وقس على ذلك واقع الجهاز المصرفي الذي تآكلت أصوله وعجز حتى عن توفير السيولة لطالبيها من

أصحاب المرتبات من الخزانة العامة الذين يشكلون نحو ٨٠% من الليبيين، وكذلك الوضع في المؤسسات والشركات المعنية بالاستثمار الخارجي والداخلي في مختلف القطاعات، التي تتعاظم نفقاتها في حين تقترب عوائدها من الصفر.

٤ ـ ضرورة محاسبة، الطبقة المتربحة من نهب المال العام إلى قوى ذات نفوذ وتحرك مجموعات مسلحة لحماية مصالحها وتعزيز مكاسبها، الأمر الذي أعطى للفساد خصوصية في ليبيا تتسم بالخطورة وتتطلب موقفا شجاعا وجهدا جبارا، إذ يشكك البعض في قدرات رئيس حكومة الوحدة الوطنية، على مواجهة الفساد.

الخاتمة:

برغم من فتح المفوضية العليا للانتخابات، باب الترشح للانتخابات، وانخراطها في هذه العملية، طبيعة المواقف في ليبيا تتسم بالخطورة، لا يستعبد أن تعمل الأطراف الإقليمية والدولية التي استثمرت الكثير في الأزمة الليبية وراهنت على الفوضى لتحقيق مصالحها.

- أهمية وجود ضوابط سياسية نابعة من البيئة الاجتماعية والثقافة السياسية التي تحد من حرية القائد السياسي، وتلزمه باتخاذ قرارات تخدم الصالح العام الداخلي في حال استمرار الموقف بتمرير قوانين انتخابات غير توافقية ومحابية لبعض الأشخاص.

قائمة المصادر والمراجع:

١ ـ مصطفى بلقاسم خشيم، تأثير التحولات الديمقراطية على الثقافة السياسية في ليبيا الجديدة، مجموعة المحاضرات ت، برنامج الدكتوراة فصل (الخريف)٢٠٢٤ م، قسم العلوم السياسية، مدرسة الدراسات الإستراتيجية والدولية، الأكاديمية الليبية طرابلس.

٢ ـ ديفيد بوتر ـ ديفيد جولد بلات ـ مارجريت كلوه ـ بول لويس ،نقله الى العربية أبوشهيوة ،مالك عبيد ، خلف ،محمود محمد ، الدمقرطة التحولات السياسية نحو الديمقراطية ط١ ، ٢٠١١ م ،المؤسسة العامة للثقافة ، ليبيا

٣ ـ السنوسي البسيكري، أحد عشر عاماً على ثورة ١٧ فبراير الليبية المسارات، العثرات، المآلات ، ط١ ،٢٠٢٢ م ،مركز الجزيرة للدرسات .

٤ ـ نداء مشطر صادق، التخلف والتحديث والتنمية السياسية: دراسة نظرية ،ط١ ، ١٩٩٨ م ،منشورات جامعة قاريونس ، ليبيا .

٥ ـ السيد عبد المطلب غانم، دراسة في التنمية السياسية، ط١ ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة .

٦ ـ حسن عبد الحميد رشوان، التغيير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية، ط ن، ١٩٨٨ م، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية .

٧ ـ كمال المنوفي ، أصول النظم السياسية المقارنة ،ط١ ،١٩٨٧ م ،شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت .

٨ ـ رياض حمدوش، مفهوم التنمية السياسية وعلاقته بالتنمية الاقتصادية، ط ن، معهد الميثاق، بدون مكان نشر ، ٢٠٠٩ م .

٩ ـ يوسف عبدالله صايغ، مقررات التنمية الاقتصادية العربية، الجزء الثالث، ط١ ١٩٨٥ م، المؤسسة العربية للدرسات والنشر، بيروت.

١٠ ـ عبد الحميد محمود النعمي، مبادئ العلوم السياسية، ط١٢٠١٤ م ، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية ،ليبيا .

١١ ـ هنري حبيب ، ليبيا بين الماضي والحاضر ،ط١ ١٩٨١ م ،المنشاة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان ،ليبيا .

١٢ ـ عطاء محمد صالح ، فوزي أحمد تيم ، النظم السياسية المعاصرة ، ج١ ،ط١ ،١٩٨٨ م ، منشورات جامعة بنغازي .

١٣ ـ عطاء محمد صالح ، فوزي أحمد تيم ، النظم السياسية المعاصرة ، ج٢،ط١ ،١٩٨٨ م ، منشورات جامعة بنغازي .

. التقارير:

- دليل الديمقراطية
- تقرير الدول الهشة.
- تقرير منظمة الشفافية الدولية.
- تقرير المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات.
- أنبيه، عادل الكاسح "مكافحة الفساد المالي والاداري في ليبيا: الواقع والتحديات" المؤتمر العلمي الدولي الأول حول: السياسات الاقتصادية ومستقبل التنمية في ليبيا، الجزء الأول ١٣-١١ ديسمبر / shorturl.at/dmEUZ، 2017الأول كانون 191 .
- **شبكة المعلومات الدولية:**

١ ـ الانتقال الديمقراطي إطار نظري ، موقع الجزيرة نت .

٢ ـ العقابات الخارجية للتحول الديمقراطي في العالم العربي ، منتدى الجزيرة نت .